

CE/113/4
Madrid, 8 December 2020
Original: English

البند 4
توصية المجلس التنفيذي إلى الجمعية العامة
بمرشح لمنصب الأمين العام للفترة 2022-2025



منظمة السياحة العالمية تخضر. كل وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع المنظمة على الإنترنت www.unwto.org أو يمكنكم استخدام رمز الإجابة السريعة هنا.

ملخص تنفيذي

يتعين على المجلس التنفيذي في هذه الدورة التوصية إلى الجمعية العامة بمرشح لمنصب الأمين العام. قرر المجلس التنفيذي في دورته 112 أن تظل القواعد والإجراءات التي طبقت باستمرار منذ 1992 لتسمية مرشح لمنصب الأمين العام سارية أيضا في الدورة الحالية. تم تلقي ترشيحين صالحين ومكتملين ومشفوعين بالمستندات اللازمة (خطاب المرشح، مع السيرة الذاتية، وبيان السياسات ونية الإدارة، فضلا عن شهادة صحية موقعة من مركز طبي معروف)، إضافة إلى كتاب تأييد من حكومة البلد الذي يحمل المرشح جنسيته. يقوم المجلس بصياغة توصيته في اجتماع خاص بالإقتراع السري، عملا بالقواعد المتبعة منذ زمن طويل. وخلاصة العملية هي توصية، تقدم إلى الجمعية العامة، بمرشح ليعين في منصب الأمين العام للفترة 2022-2025.

مشروع مقرر¹

البند 4

توصية المجلس التنفيذي إلى الجمعية العامة
بمرشح لمنصب الأمين العام للفترة 2022-2025
(الوثيقة (CE/113/4))

إن المجلس التنفيذي

وقد نظر في التقرير،

وإذ يشير إلى المادة 12(ج) من النظام الأساسي والمادة 29 من نظامه الداخلي،

وقد قام بعملية التوصية بمرشح لمنصب الأمين العام للفترة 2022-2025 وفقا للقواعد والإجراءات التي اعتمدت في المقرر (CXII)14،

وقد أجرى اقتراحاً سرياً،

يوصي إلى الجمعية العامة بتعيين لمنصب الأمين العام لولاية تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2022 وتنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

¹ هذا مشروع مقرر. للإطلاع على المقرر النهائي الذي يعتمده المجلس، يرجى مراجعة وثيقة المقررات التي تصدر بنهاية دورة المجلس.

1. ولاية الأمين العام الحالي، السيد زراب بولوليكاشفيلي، تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. بموجب المادة 12 (ب) من النظام الأساسي، يتعين بالتالي على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والعشرين أن تعين، بناء على توصية من المجلس التنفيذي في دورته 113، أمينا عاما للفترة 2022-2025.
2. اتخذ المجلس التنفيذي، في دورته 112 التي عقدت في تبليسي، جورجيا، في الفترة 15-17 أيلول/سبتمبر 2020، المقرر (CXII) 14 الذي ينص على التقيد أيضا في الدورة 113 بالإجراءات التي طبقت باستمرار منذ 1992 لتسمية مرشح لمنصب الأمين العام، بموجب المادة 29 من النظام الداخلي للمجلس. وتستنسخ هذه القواعد في الجزء الثالث أدناه.
3. عملا بالمقرر (CXII) 14، أرسلت الأمانة في 18 أيلول/سبتمبر مذكرة إلى كافة الأعضاء تعلن فيها عن شغور المنصب وتحدد 18 تشرين الثاني/نوفمبر موعدا أقصى لتلقي الترشيحات لمنصب الأمين العام، أي قبل شهرين من الدورة التي يتعين فيها على المجلس بالتوصية بمرشح للمنصب.
4. وكما جرت العادة، اجتمع موظفون محددون مع ممثل عن رئيس الدورة 113 للمجلس التنفيذي لفتح واستعراض الترشيحات التي تلقتها الأمانة.
5. في أعقاب ذلك، قامت الأمانة بتاريخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر بإعلام أعضاء المنظمة، بواسطة مذكرة، بتلقي الترشيحين الصالحين التاليين:

السيدة شيخة بنت محمد آل خليفة (مملكة البحرين)
السيد زراب بولوليكاشفيلي (جورجيا)

6. لكي تكون الترشيحات ممتثلة للقواعد التي وضعها المجلس، يجب أن تأتي مشفوعة بكتاب تأييد من الدولة العضو، والسيرة الذاتية، وبيان السياسات ونية الإدارة، فضلا عن شهادة صحية موقعة من مركز طبي معروف.
7. ترفق طي هذه الوثيقة السيرة الذاتية وبيان السياسات ونية الإدارة لكل من المرشحين (بالترتيب الأبجدي الإسباني لأسماء العائلة). ولقد قامت الأمانة بترجمة هذه الوثائق إلى لغات المنظمة الرسمية.

ثانيا. سير العمل في الاجتماع الخاص للتوصية بمرشح لمنصب الأمين العام في اجتماع هجين للمجلس التنفيذي خلال وباء كوفيد-19

8. عملا بالمادة 29 من النظام الداخلي للمجلس والقواعد والإجراءات المرعية منذ زمن طويل والتي تطبق على تسمية مرشح لمنصب الأمين العام، وهي مستنسخة في الجزء الثالث أدناه، يتخذ المجلس توصيته في اجتماع خاص بالإقتراع السري.
9. ولقد تمت صياغة النظام الداخلي للمجلس التنفيذي والقواعد التوجيهية لإجراء الانتخابات بالإقتراع السري (مرفقة بالنظام الداخلي للجمعية)، مع القواعد المرعية منذ زمن طويل المذكورة أعلاه، بطريقة تفترض أن الدول الأعضاء حاضرة شخصيا في الاجتماع الخاص. لكن، في السياق العالمي الراهن حيث الاجتماعات الرسمية الشخصية للمجلس تمثل تحديا كبيرا، وفيما يُثنى عن التجمعات الكبيرة، صار من اللازم استكشاف وسائل مؤقتة واستثنائية حرصا على اتخاذ قرارات حاسمة لسير الأعمال في المنظمة كما يجب.
10. لهذه الغاية، اعتمد أعضاء المجلس بواسطة إجراء الصمت مقرر "إجراءات خاصة تحكم انعقاد المجلس التنفيذي خلال وباء كوفيد-19"² التي تحدد القواعد الخاصة التي تحكم سير الجلسات الافتراضية والشخصية للمجلس خلال وباء كوفيد-19، وتخول رئيس المجلس، بتأييد من الأمين العام، عقد دورات المجلس افتراضيا طالما تعذر عقد الاجتماعات الشخصية بسبب الوباء، وإعلام الأعضاء بهذا القرار قبل عشرة أيام من بدء الدورة.
11. ومع ذلك، فإن الوسائل التكنولوجية المتاحة حاليا لدى الأمانة لا تسمح بإجراء اقتراع سري عبر الإنترنت، لكن فقط بالحضور الشخصي. وواقع الأمر أنه لم تقم أي هيئة إدارية في منظمة ضمن منظومة الأمم المتحدة بإجراء اقتراع سري عبر الإنترنت.

12. نتيجة لذلك، حتى في حالة عقد دورة هجينة (عبر الإنترنت وشخصيا) للمجلس، حول بند التوصية بمرشح لمنصب الأمين العام، يتعين على الأعضاء المؤهلين للتصويت أن يكونوا حاضرين شخصيا خلال مناقشة المرشحين ("الإجتماع الخاص المحصور") وخلال الإقتراع السري ("الإجتماع الخاص العادي"). لذلك، يجب أن تتشكل وفود أعضاء المجلس المصوتة مما لا يقل عن عضو واحد حاضر شخصيا طوال الإجتماع الخاص، وأن يكون مفوضا كما يجب للإدلاء بصوته³. بالمقابل، يجوز لأي عضو مصوت في المجلس أن يتمثل استثنائيا وعلى نحو صالح من قبل عنصر في وفد عضو آخر طالما تم التقيد بالقواعد ذات الصلة⁴.

13. باختصار، ممثل عضو المجلس المصوت الحاضر شخصيا في الإجتماع الخاص ("المصوت")، أكان عنصرا من وفده الخاص أو عنصرا من وفد مختلف (وكيل)، يجب أن يكون مفوضا ومخولا كما يجب للإدلاء بالصوت نيابة عن الوفد الآخر.

14. تشير الأمانة، بالإضافة، إلى أن عددا من الدول الأعضاء قد عينت سفراءها لدى مملكة إسبانيا كممثلين دائمين لدى المنظمة ولهم ما يكفي من السلطة لتمثيل دولهم في اجتماعات الهيئات الإدارية وللإقتراع بالنيابة عن دولهم، وفقا للممارسة التي تتبعها منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

15. وبالنسبة لتعيين فارزي الأصوات عملا بالقواعد التوجيهية لإجراء الانتخابات بالإقتراع السري، يقوم رئيس المجلس بتعيين فارزين (2) للأصوات من بين أعضاء المجلس الذين تتشكل وفودهم من أكثر من مندوب مناوب حاضر شخصيا في الإجتماع.

16. وأخيرا، حرصا على الحرمة اللازمة للإجتماع الخاص عملا بالقواعد، لن تكون المشاركة عبر الإنترنت متاحة خلال الإجتماع الخاص المحصور. كما أنها قد تكون مقيدة أيضا حين يجري الإقتراع السري.

ثالثا. القواعد والإجراءات السارية للتوصية بمرشح لمنصب الأمين العام للمنظمة

ألف. النصوص التنظيمية وأحكام النظام الأساسي

17. المادة 12 من النظام الأساسي:

"(...) وظائف (الجمعية)، إضافة إلى تلك المولجة إليها في موضع آخر من هذا النظام الأساسي، هي:

(ج) تعيين أمين عام بتوصية من المجلس".

18. المادة 22 من النظام الأساسي:

"بناء على توصية المجلس، يعين الأمين العام بأغلبية ثلثي الأعضاء الفاعلين الحاضرين والمصوتين في الجمعية، لولاية تدوم أربع سنوات. ويكون تعيينه قابلا للتجديد".

19. المادة 29 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي:

" 1. يوصي المجلس إلى الجمعية بمرشح لمنصب الأمين العام.

2. تصاغ هذه التوصية في جلسة سرية يعقدها المجلس.

3. تصدر التوصية بالاستناد إلى الأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس الحاضرين والمصوتين. إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية في الإقتراع الأول، يُجرى اقتراع ثان أو أكثر إذا اقتضى الأمر، إلى حين البت بين المرشحين اللذين يحصلان على أكبر عدد من الأصوات في الإقتراع الأول".

باء. قواعد تسمية الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية

20. تنص القواعد التي طبقت باستمرار منذ عام 1992 على تسمية مرشح لمنصب الأمين العام على ما يلي:

³ فقط رسائل التفويض الصادرة عن رئيس الدولة، أو رئيس الحكومة، أو وزير الخارجية، أو الوزير المسؤول عن السياحة، أو السفير المعتمد لدى مملكة إسبانيا تعتبر صالحة بموجب القرار (XIX) 519.

⁴ في الفقرة 25 شرح إضافي لتمثيل عضو في المجلس من قبل عضو آخر.

- (أ) وحدهم مواطنو الدول الأعضاء في منظمة السياحة العالمية يجوز لهم الترشيح؛
- (ب) يجب اقتراح المرشحين بصورة رسمية على المجلس، عن طريق الأمانة، من قبل حكومات الدول التي ينتمون إليها، وينبغي استلام هذه الاقتراحات في مهلة لا تتخطى (يُحدّد التاريخ في حينه)، على أن تُرفق بختم بريدي يؤكّد الطابع الرسمي للترشيح؛
- (ج) يجري التصويت عن طريق الاقتراع السري وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بإجراء الانتخابات عبر الاقتراع السري، المُرفقة بالنظام الداخلي للجمعية العامة؛
- (د) يُحسَم التصويت، وفقاً للمادة 30 من النظام الأساسي والقاعدة 28 من النظام الداخلي للمجلس، بالأغلبية البسيطة المُحدّدة بنسبة خمسين في المئة زائد واحد من بطاقات الاقتراع المُحتسبة؛
- (هـ) يجري اختيار مرشّح واحد من قبل المجلس، وفقاً للمادة 29 من النظام الداخلي للمجلس خلال اجتماعٍ مغلق، ومحصورٍ في جزءٍ منه، وذلك على الشكل التالي:
- (i) تجري مناقشة أسماء المرشّحين خلال اجتماع مغلق ومحصور يقتصر الحضور فيه على الوفود المصوّتة والمترجمين الفوريين؛ ولا توضع أي محاضر خُطية بالنقاشات ولا يتم تسجيلها صوتياً؛
- (ii) خلال الاقتراع، يُسمح بحضور موظفي الأمانة الضروريين للمساعدة في عملية التصويت.
- (و) يقرّر المجلس التنفيذي عدم التوصية بأي مرشّح تقترحه حكومة دولة عضو متخلفة دون مبرر عن تسديد اشتراكاتها المتأخّرة (الفقرة 12 من قواعد التمويل المُرفقة بالنظام الأساسي)؛
- (ز) يختار المجلس مرشّحاً واحداً فقط للتوصية به إلى الجمعية العامة.
21. منذ عام 1997، يقدّم المرشّحون لمنصب الأمين العام عرضاً شفوية تتناول ترشيحهم ونياتهم خلال الدورة التي يسمى فيها المجلس مرشّحاً. يُدعى المرشّحون إلى تناول الكلمة وفقاً للترتيب الأبجدي لأسمائهم باللغة الإسبانية، ويُعطون وقتاً متساوياً لتقديم عروضهم التي لا يعقبها أي نقاش، حيث يمكن اقتراح 10 دقائق كحد أقصى لكل عرض.
22. وفقاً للمادة 29(3) من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، فإنّ التوصية بمرشّح لمنصب الأمين العام أمام الجمعية:
- "يجب أن تتم بالأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس الحاضرين والمصوّتين. وإذا لم يحصل أي مرشّح على الأغلبية في الاقتراع الأول، يُنظّم اقتراع ثانٍ، أو اقتراعات لاحقة إذا دعت الحاجة، للاختيار من بين المرشّحين اللذين يحصلان على أكبر عددٍ من الأصوات".
23. وفقاً للممارسة المتبعة في المنظمة، والمُشار إليها في المقرر (XXIII) 17 للعام 1984، تُحدّد الأغلبية البسيطة على أنّها "نسبة 50 في المئة زائد واحد من بطاقات الاقتراع المُحتسبة". وقد تمّ التأكيد على هذه القاعدة وتثبيتها عامي 1988 و1992 (المقرران XXXIV) 19 و(XLIV) 19). وفي حال أسفرت النتيجة عن عددٍ مفرد، يكون من المنطقي بحسب المعنى الواضح للعبارة وبحسب العرف السائد، أن تُحتسب على أنّها تمثّل عدد الأصوات الأعلى مباشرةً من الأصوات المُحتسبة⁵. وبعد احتساب الأصوات، يكون محتسبو الأصوات مسؤولين عن تحديد عدد الأصوات الضرورية للحصول على الأغلبية المطلوبة، كما هو محدّد أعلاه.
24. أمّا بالنسبة إلى إجراءات الاقتراع "الثاني" والاقتراعات "اللاحقة" المذكورة في القاعدة 29(3) إذا دعت الحاجة إليها، فتتطبق فيها التوضيحات المقدّمة من قبل المستشار القانوني ضمن وثيقة المعلومات الخاصة بانتخاب الأمين العام في عام 1989 والمؤكّدة في عام 2008 (المقرر LXXXIV) 16)، في حال حصل مرشّحان اثنان على المرتبة الثانية بعد الاقتراع الأول. وتقتضي النتيجة إذاك تنظيم اقتراع آخر (وقدر ما يلزم من اقتراعات إضافية من أجل التوصل إلى الأغلبية المطلوبة) بين المرشّحين الثلاثة لتحديد المرشّحين اللذين حصلوا على أكبر عددٍ من الأصوات واللذين سيشاركان بالتالي في الاقتراع النهائي.

25. إنَّ تمثيل دولةٍ ما من قبل عضو فاعل آخر في المنظمة خلال انتخاب المرشَّح يتم وفقاً للقرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة: القرار (XIX) 591، والقرار (XX) 633، والقرار (XXI) 649. وبالتالي، إذا كان أحد الأعضاء الفاعلين غير قادرٍ على المشاركة في التصويت، باستطاعته، إستثنائياً، أن يتمثل بعنصر من وفد دولة عضو أخرى غير رئيس الوفد، شرط أن يقدِّم كتاباً رسمياً أو فاكساً موقَّعاً من قبل السلطة المختصة يشرح فيه الظروف الإستثنائية لذلك، ويحدِّد بموجبه الشخص الذي سيمثِّله ويمنحه، إذا اقتضى الأمر، صلاحية التصويت نيابةً عنه. وتجدر الإشارة إلى أن وثائق التفويض التي تنتهك مبدأ سرية التصويت تعتبر غير صالحة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه، ما لم يكن هناك تحديداً واضح للبنود التي تشملها صلاحية التصويت، يُعتبر أنَّ المندوب يتمتع بكامل الصلاحية للتصويت نيابةً عن الحكومة التي يمثلها بالوكالة في أي بندٍ من بنود جدول الأعمال. وفي حين أن تفويضاً واحداً بالتمثيل يمكن أن يعطى لمندوب ما، يُطلب من الوفود أيضاً تفادي تعيين أكثر من مندوبٍ واحدٍ لتمثيل دولةٍ أخرى من أجل ضمان حسن وانتظام سير الأعمال.

26. ويُشار إلى أنَّ الأعضاء الذين تنطبق عليهم أحكام المادة 34 من النظام الأساسي والفقرة 13 من قواعد التمويل المرفقة بالنظام الأساسي في وقت إجراء الانتخابات يُحرَمون من امتيازات العضوية المتمثلة في الخدمات والحق في التصويت في الجمعية والمجلس إلا إذا كانوا قد منحوا إعفاء مؤقتاً من تطبيق هذه الأحكام من قبل الجمعية العامة.

جيم. اجتماعات المجلس التنفيذي لتسمية الأمين العام

27. منذ 1992، يعقد المجلس التنفيذي نوعين من الاجتماعات من أجل تسمية مرشَّح لمنصب الأمين العام. والاجتماعان كلاهما يتسمان بطابعهما الخاص:

- (i) اجتماع محصور خاص،
- (ii) اجتماع عادي خاص.

28. تجدر الإشارة إلى أنه لكي تُعقد الاجتماعات ولكي يكون المجلس قادراً بالتالي على اتخاذ قرار بشأن "تسمية مرشَّح لمنصب الأمين العام"، يجب أن يتحقَّق النصاب الضروري فيه. وبحسب المادة 15 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، يتحقَّق النصاب بحضور "أغلبية أعضاء المجلس". ويتعيَّن على رئيس المجلس في بداية كل اجتماع أن يتأكد من اكتمال النصاب الضروري.

الإجتماع المحصور الخاص

29. خلال الاجتماع المحصور الخاص، الذي يسبق الاجتماع العادي الخاص، يقوم المجلس التنفيذي بـ"مناقشة المرشحين". ولا يكون حاضراً في هذا الاجتماع سوى "الوفود المصوتة وفريق الترجمة الفورية".

الإجتماع العادي الخاص

30. خلال الاجتماع العادي الخاص، يقوم المجلس التنفيذي بالتصويت لاختيار مرشَّح لمنصب الأمين العام. ويمكن حضور هذا الاجتماع من قبل الأعضاء الفاعلين والمشاركين والمنسبين (دون مشاركتهم في عملية التصويت، بالطبع) الذين يحقُّ لهم، وفقاً لأحكام المادة 1 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، بالمشاركة في عمل المجلس. وعليه، يمكن أن يحضر الاجتماع العادي الخاص، الذي تُنظَّم خلاله عملية الاقتراع، كل من:

(أ) أعضاء المجلس التنفيذي الذين يجب أن تتشكل وفودهم بموجب المادة 31 من النظام الداخلي: "يتألف وفد كل عضو فاعل في المجلس من مندوب واحد يجوز أن يرافقه مستشار واحد أو أكثر مؤهلين للقيام مقام المناوب"؛

(ب) مندوب واحد للعضو المشارك؛

(ج) ممثل واحد للأعضاء المنتسبين؛

(د) الأعضاء الفاعلين غير الأعضاء في المجلس التنفيذي، بصفة مراقب؛

(هـ) الأعضاء المسؤولين عن رئاسة اللجان الإقليمية، المدعويين خصيصاً للمشاركة في المجلس بحسب المادة 6(7) من النظام الداخلي للمجلس؛

(و) مسؤولي الأمانة الذين يحددهم الأمين العام والضروريين لإجراء عملية الاقتراع؛

(ز) المترجمين الفوريين.

دال. مسائل أخرى يمكن أن تطرأ شملتتها النصوص التنظيمية بشكل غير مباشر، أو تمت معالجتها بالممارسة

حضور المرشحين في الاجتماع الخاص (المحضور والعادي) للمجلس خلال تسمية الأمين العام

31. من المتعارف عليه عموماً في المنظمات الدولية انه ينبغي ألا يكون المرشحون حاضرين. ولكن، إذا قرّر المجلس ذلك، يمكن للمرشحين أن يتكلموا أمام المجلس عندما تبدأ مناقشة بند جدول الأعمال ذي الصلة. ولقد اعتمدت هذه الممارسة في العامين 1997 و2001، حيث طلب من المرشحين مخاطبة المجلس بالشروط نفسها وبالترتيب الأبجدي.

النقاش خلال عملية الاقتراع نفسها

32. لا يجوز إجراء أي نقاش أو مداخلة خلال عملية الاقتراع نفسها. ولا يجوز مقاطعة هذه العملية بأي ظرف من الظروف، باستثناء حالات القوة القاهرة أو المشاكل التقنية البحتة.

تعليق أو تأجيل الاجتماع في حالة إجراء اقتراعين أو أكثر

33. وفقاً للمادة 23 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، يمكن اقتراح تعليق أو تأجيل الاجتماع من قبل أحد المندوبين واتخاذ قرار بهذا الشأن من قبل المجلس بالاستناد إلى الأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين والمصوتين. ولا يمكن إخضاع طلب التعليق أو التأجيل للنقاش، بل يجب طرحه فوراً على التصويت. وتجدر الإشارة إلى أنّ الممارسة التي لطالما اتبعتها منظمة السياحة العالمية هي العمل فوراً على إجراء ما يلزم من عمليات الاقتراع من دون أي تعليق أو تأجيل للاجتماع.

ألف - السيرة الذاتية وبيان السياسات ونية الإدارة للشيخة مي بنت محمد آل خليفة، بدعم من حكومة مملكة البحرين

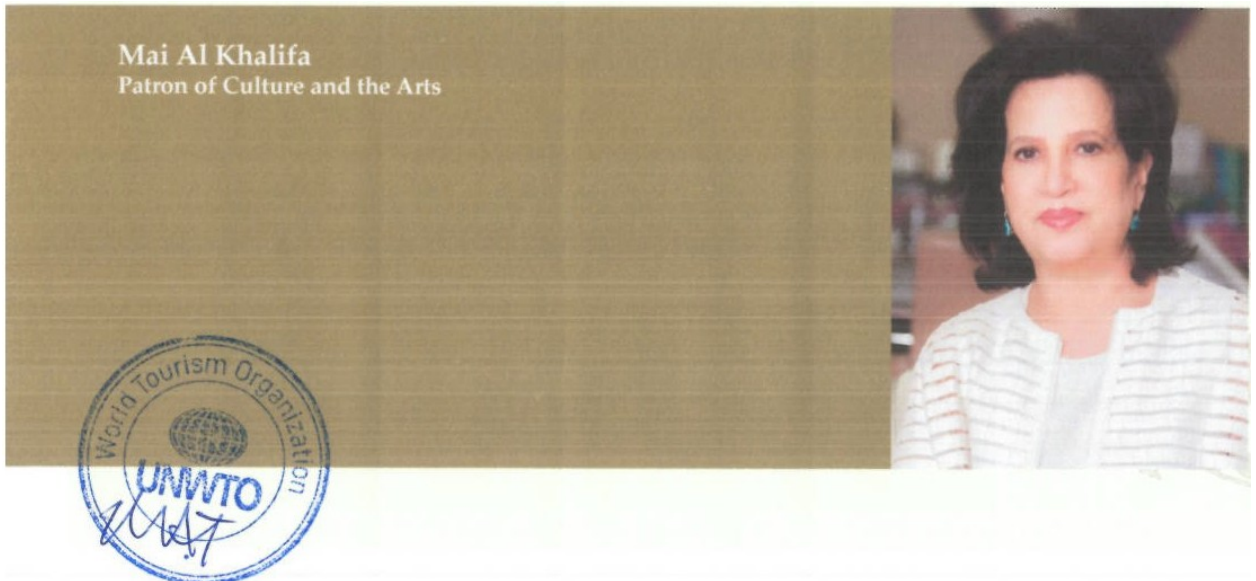
ملخص

في ظل قيادتها، عززت هيئة البحرين للثقافة والآثار بشكل كبير صون وإنشاء مواقع تروج للسياحة التراثية. ثلاثة من هذه المواقع مدرجة الآن في قائمة التراث العالمي. ولقد ركز آخر أعمالها على المجال الحرفي 1 لإنشاء اقتصادات محلية إبداعية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

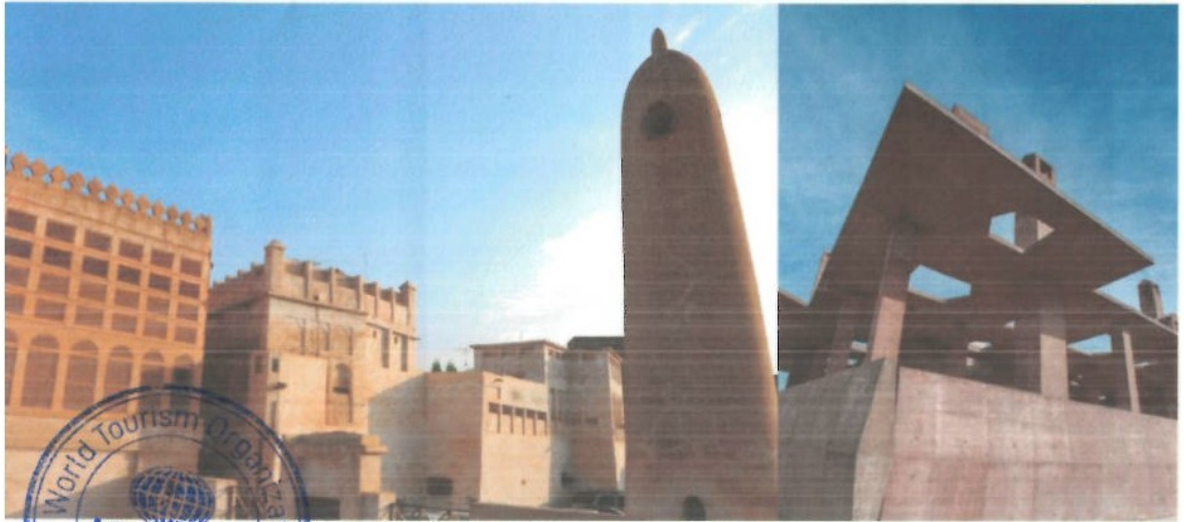
مي آل خليفة شخصية دولية مؤثرة معروفة بعملها في مجال الثقافة والفن والتنمية المستدامة. ذكرت مجلة فوربس في عام 2005 كواحدة من أكثر 50 امرأة نفوذاً في العالم العربي. إدراكاً منها لقوة الثقافة كمحرك للتنمية المستدامة، قادت مي آل خليفة مشاريع ابتكارية لتطوير البنية التحتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بصيرتها الجريئة تحولت إلى حقيقة واقعة عندما أطلقت برنامج "الاستثمار في الثقافة" في عام 2006. وهي مبادرة شاملة وغير مسبوقة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يقوم البرنامج بإقامة شراكات نشطة بين القطاعين العام والخاص. ولقد ضمنت المبادرة، لغاية اليوم، ما مجموعه 125 مليون دولار أمريكي لدعم مشاريع السياحة الثقافية. وفي عام 2019، فازت مملكة البحرين بجائزة آغا خان للعمارة المرموقة لإحياء مدينة المحرق التاريخية. ولطالما كانت الصلة بين الثقافة والسياحة والتنمية المستدامة في طليعة عملها، وقد تم الإقرار بذلك لدى تعيينها سفيرة خاصة لمنظمة السياحة العالمية للسنة الدولية للسياحة المستدامة من أجل التنمية في عام 2017.

نالَت العديد من الجوائز المتميزة، ليس أقلها وسام فارس جوقة الشرف، وجائزة واتش من الصندوق العالمي للآثار، وجائزة كولبير للإبداع والتراث. مي آل خليفة معروفة أيضاً كقائدة بارزة للمنظمات في كل من القطاعين الحكومي وغير الحكومي، وقد نالت جائزة "المرأة العربية المتميزة في مجال القيادة الإدارية الإلكترونية" من مركز دراسات المرأة، باريس، في عام 2004، وجائزة جامعة الدول العربية للكفاءة الإدارية والتميز.



- رئيسة: هيئة البحرين للثقافة والآثار
 مديرة: المركز الإقليمي للعربي للتراث العالمي
 مؤسسة ورئيسة: جائزة مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث
- 2019 جائزة أغا خان للعمارة
 2019 جائزة الإنجاز الثقافي والعلمي من مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، الإمارات العربية المتحدة
 2017 سفيرة خاصة لمنظمة السياحة العالمية للسنة الدولية للسياحة المستدامة من أجل التنمية
 2016 وسام الآداب والفنون من الحكومة الفرنسية
 2015 جائزة واتش من الصندوق العالمي للآثار
 2014 وسام النجمة الإيطالية من مكتب رئيس الجمهورية الإيطالية
 2010 جائزة كولبير للإبداع والتراث، جائزة الشرف للشخصية الدولية المتميزة في مجال الفكر والثقافة بأمر ملكي من جلالة الملك محمد السادس، عاهل المغرب
 2008 وسام فارس جوقة الشرف من الحكومة الفرنسية، ووسام استحقاق من الدرجة الأولى من جلالة ملك البحرين



وزارة الثقافة والإعلام 2010-2008
تم تكليف وزارة الثقافة والإعلام بوسائل الإعلام والثقافة
والسياحة

الخبرة الحكومية

رئيسة هيئة البحرين للثقافة والآثار
2015 حتى تاريخه

- تجديد قطاع السياحة في البحرين، مع التركيز على العلامات التجارية والتسويق والوجود الدولي
- إطلاق سلسلة من الفعاليات والمهرجانات لتحقيق الاستقرار في التدفق السياحي إلى البحرين وزيادة عائدات السياحة: مهرجان صيف البحرين (يستمر حتى الآن) ربيع الثقافة وغيرها
- إقامة يوم السياحة العربي لإعلاء صورة القطاع في العالم العربي
- المشاركة في الدورة 111 لمعرض البندقية المعماري، حيث حصل الجناح على جائزة الأسد الذهبي عام 2010
- إطلاق الهوية والعلامة التجارية الجديدة لتلفزيون البحرين
- تنسيق مشاركة البحرين في معرض إكسبو شنغهاي 2010

- قيادة عملية تجديد المركز التاريخي لمدينة المحرق، التي نالت جائزة آغا خان للعمارة في عام 2019
- مواصلة خطة الشراكة العامة الخاصة الوطنية "الاستثمار في الثقافة" في البحرين
- تسجيل تلال مدافن دلمون في البحرين كموقع تراث عالمي
- قيادة طلب البحرين الناجح لليونسكو لإعلان اليوم العالمي للفن الإسلامي الذي يحتفل به سنويا في 18 نوفمبر
- استضافة اجتماع لجنة التراث العالمي لعام 2018 في البحرين، وقد عقد للمرة الأولى في العالم العربي

وزيرة الثقافة 2010-2015

نجم عن التعديل الوزاري إنشاء وزارة مستقلة للثقافة مختصة بالثقافة والسياحة

وكيلة الوزارة للثقافة والتراث الوطني بوزارة الإعلام، أيار/مايو 2002-2008

- إدراج أول موقع للبحرين على قائمة التراث العالمي، قلعة البحرين على قائمة التراث العالمي
- إنشاء متحف موقع قلعة البحرين كأول تعاون وطني بين القطاع الخاص والحكومة في عام 2008

- إنشاء المركز الإقليمي للتراث العالمي، وهو المركز الوحيد لليونسكو من الفئة الثانية في العالم العربي
- إدراج الموقع الثاني للبحرين على قائمة مواقع التراث العالمي:
- صيد اللؤلؤ: شهادة على اقتصاد الجزيرة عملت كمفوضة عامة لمعرض إكسبو ميلان عام 2015، حيث فاز الجناح البحريني الوطني بالجائزة الفضية لأفضل تصميم معماري مع مناظره في معرض إكسبو ميلان
- ميزت السياحة البحرينية عن طريق زيادة المشاركة في المعارض الدولية وتعزيز الحضور الدولي
- أنجزت افتتاح مسرح البحرين الوطني بتمويل من جلالة ملك البحرين
- اختيار المنامة لتكون "عاصمة الثقافة العربية" في عام 2012 و"عاصمة السياحة العربية" في عام 2013



الخبرة غير الحكومية

المنشورات

2002 عبد الله بن أحمد: محارب لم يهدأ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

2000 تشارلز بلجريف: السيرة والذكرات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

1999 مائة عام من التعليم النظامي في البحرين، السنوات الأولى للتأسيس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

1999 القرامطة، من فكرة إلى دولة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

1998 سيزاباد ورجال الدولة البهية - قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

1996 محمد بن خليفة 1813-1890: الأسطورة والتاريخ الموازي، دار الجديد
1993 شيخ الأداب، الرئيس للنشر

المؤهلات الأكاديمية

2005 ماجستير في التاريخ السياسي، جامعة شيفيلد، المملكة المتحدة

اللغات

العربية: اللغة الأم
الإنكليزية: بطلاقة

مؤسسة ورئيسة

مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة
للثقافة والبحوث
من 2020 لغاية اليوم

أسست منظمة غير حكومية رائدة مكرسة لذكرى الشيخ إبراهيم، وهو شخصية تاريخية رائدة. وباشرت خطة "الاستثمار في الثقافة"، وتأمين التمويل من القطاع الخاص بما يقدر بنحو 50 مليون دولار أمريكي لمشروع إعادة تأهيل رئيسي في مدينة المحرق القديمة. ولدى هذا المركز الثقافي الرائد الآن أكثر من 29 منزلاً تقليدياً تم تجديدها وفتحها أمام الجمهور، وهي من السمات البارزة للمشهد الثقافي في البحرين.

مؤرخة وباحثة

2002-1993

باحثة أكاديمية مستقلة ركزت على توثيق تاريخ البحرين من القرن الثامن عشر فصاعداً (انظر المنشورات أدناه).



مي آل خليفة

بيان السياسات ونية الإدارة

السياحة، في أفضل حالاتها، هي أداة مدهلة للتنمية المستدامة. وهي قابلة، في أسوأ حالاتها، لأن تلحق أضرارًا قاسية بالمجتمعات والبيئات. أما الجمود الذي طرأ على القطاع حاليًا بسبب وباء كوفيد-19، فهو يوفر فرصة للتحويل. ويجب على منظمة السياحة العالمية أن تغتنم هذه الفرصة التي أتاحت أمانًا لإحداث تغيير هيكلي. وينبغي لنا ألا نتردد في تحديد وتقديم ما يمكن تحقيقه من نتائج تعظم من المساهمة في أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب هذا، في رأيي، تركيزًا خاصًا على الحد من الضرر الناجم عن تغير المناخ، بما في ذلك التحرك حيثما أمكن نحو دعم المزيد من أشكال السياحة "المحلية". ولكي تضمن منظمة السياحة العالمية أنها مجهزة للتصدي للأزمات والتغييرات القطاعية، فإنها تحتاج إلى التفكير مليًا بقدرتها على الابتكار وتقديم ما له قيمة مقابل المال إلى كامل طائفة أعضائها الحاليين والمحتملين. رؤيتي لمستقبل منظمة السياحة العالمية تقوم على سبع ركائز تلخص أدناه، وتسرّد منفصلة بغية الوضوح. وإن كان يستحسن أن تقرأ متكاملة.

1- إدارة الأزمات والتخطيط للمستقبل

وطأة وباء كوفيد-19 أبرزت بشكل صارخ هشاشة قطاع السياحة. فجراء هذا الوباء العالمي، أصيب السفر بحرية بضرية موجعة. وأدى انهيار الطلب، مقترنا بالإغلاق العالمي المفروض قانونًا على السياحة، إلى تهيمش العديد من الناس وإلى تخلفهم في صفوف العمالة وتعرضهم لخطر الفقر المدقع. وإن لمنظمة السياحة العالمية واجب أخلاقي للمساعدة في التخفيف من محتهم. وعلى الرغم من أن المنظمة ليست هيئة تمويل في حد ذاتها، يتوجب عليها أن تسعى إلى ضمان أن تكون المنظمات التي تتحكم بالموارد على دراية كاملة بالظروف الخاصة والمصاعب التي يواجهها هؤلاء الأفراد. كما يتوجب عليها إسداء النصح بشأن ما يناسب من استراتيجيات الإغاثة.

الالتزام بالمساعدة في إنقاذ الأعمال التجارية القابلة للبقاء ينبغي ألا يتخلف كثيرًا عن الواجب الأنف الذكر. فمرة أخرى، يجب أن تعتمد الإغاثة في المقام الأول على تلك المنظمات التي تتحكم بالموارد. ولقد تم بالفعل اعتماد العديد من المخططات من قبل الحكومات الوطنية للتخفيف من الضغوط المالية الفورية، بما في ذلك إعانات الموظفين، والإعفاءات الضريبية، والقروض ذات الفوائد المتدنية، وحوافز الطلب، ومكافآت الاستثمار. وفي ظل الترتيبات الحالية، ينبغي أن تتمثل المساهمة الرئيسية لمنظمة السياحة العالمية في هذا المجال بإجراء مسح لآفاق هذه المخططات، وتعميم أفضل الممارسات، وإسداء النصح حيثما اقتضى. وأود أن أقدم المزيد من المساعدة من خلال التفاوض مع المؤسسات المالية الرئيسية في القطاعين العام والخاص. ولا بد من التنسيق عن كثب مع منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الأخرى ذات الخبرة الصحية لضمان أن بروتوكولات السفر الآمن يمكن الاتفاق عليها دوليًا. وينبغي للمفاوضات مع منظمة الصحة العالمية أن تكفل ما يلي: لجم القيود على السفر إلى أدنى الحدود؛ ووضع نظام دعم لمساعدة قطاع الضيافة الذي يواجه متطلبات جديدة تتجاوز مجالات خبرته وقدراته المالية. من الصعب التكهن بالمستقبل. لكن يمكننا أن نكون على ثقة من أن هذا الوباء سوف يحسر في مرحلة ما. وبإمكاننا أيضًا أن نكون واثقين من أن الاستكشاف يظل جوهريًا في روح البشر، وبالتالي سوف يكون هناك طلب مكبوت كبير على خدمات السياحة في مرحلة ما. والناحية الإيجابية لكارثة كوفيد-19 هي أنها رسمت بقوة قاهرة "خطأ في الرمال"، مما يوفر فرصة غير مسبوقه لإعادة تصميم القطاع بشكل شامل في ضوء أهداف التنمية المستدامة. فخلال هذا الوباء، مثلاً، سافر الناس أكثر محليًا وازدهر قطاع "إجازة المكوث". ولقد حان الوقت الآن لإطلاق حملة لدعم هذا الاتجاه. فهذا سيساعد على ضمان الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

وينبغي لمنظمة السياحة العالمية أن تسهل قدرة الدول الأعضاء على دمج السياحة في إدارة الأزمات والخطط الوطنية لتخفيف المخاطر. ومع ذلك، من الواضح أن قدرة المنظمة على مواجهة الأزمات بشكل مناسب تعاني حاليًا من نقص في التمويل المستقل، وأسوة بمبادرات ناجحة أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة (مثل خطة المساعدة الدولية للتراث العالمي)، أوصي بإنشاء صندوق منظمة السياحة العالمية للمساعدة على دعم كل من الأعضاء الفاعلين والمنتسبين في المنظمة، لمواكبة التدخلات الطارئة. ولقد حققت نجاحًا كبيرًا في دوري الحالي في تأمين قروض منخفضة الفائدة طويلة الأجل ومنح من البنوك ووكالات التمويل في ظروف مماثلة.

2- السياحة وأهداف التنمية المستدامة

من السهل نسبيًا سرد أهداف التنمية المستدامة والالتزام بأهدافها: لكن تحقيقها أصعب بكثير. وهذا أمر ملح بشكل خاص نظرًا لالتزام الدول الأعضاء ومنظمة السياحة العالمية بتحقيقها بالكامل خلال العقد القادم. وبرأيي، لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال ترجمة الالتزامات الطوعية إلى أطر نظامية وطنية.

وعلى الرغم من أن السياحة المذكورة على وجه التحديد في عدد قليل مختار من أهداف التنمية المستدامة، أرى أنها جزء لا يتجزأ من كل واحد من هذه الأهداف. لذا، ينبغي للمنظمة أن تتحقق بشكل منهجي من مدى امتثال القطاع والأطر التنظيمية الحكومية. فالسياحة، على سبيل المثال، أساسية في "القضاء على الفقر"، و"المساواة بين الجنسين"، و"العمل اللائق والنمو

الاقتصادي". وتكمن قوة السياحة في أنها قطاع بارز للغاية يمكن أن يسלט الضوء في صورة مصغرة على ما يمكن تحقيقه في سياقات أوسع نطاقاً.

ويجب ألا يستهان بتأثير السياحة على تغير المناخ. فينبغي لنا، على سبيل المثال، وضع استراتيجيات طويلة الأجل لتحفيز السفر بالسكك الحديدية، لاسيما في المناطق التي تنتشر فيها البنية التحتية لذلك على نطاق واسع. وبالطبع سيكون هناك دائماً مكان للسفر الجوي لدعم القطاع. وينبغي توجيه البحوث والتنمية نحو تقليل الانبعاثات واستخدام الطاقة البديلة وإدارة المياه وتقليل النفايات. وينبغي أن تكون مثل هذه المبادرات جزءاً لا يتجزأ من الترخيص وضمان الجودة للمشاريع الجديدة والقائمة. ولتعزيز العلاقة بين السياحة وأهداف التنمية المستدامة، سأركز بشكل خاص على المزيد من القضايا الاستراتيجية. هذا مع العلم أن دمج أهداف التنمية المستدامة والمدونة العالمية للأداب في الأطر التنظيمية الوطنية هو بمثابة مؤشر أداء رئيسي أساسي لهذه المرحلة القادمة في المنظمة.

3- التمويل والعضوية

الموارد هي دعامة لقدرة المنظمة على أداء مهمتها. في الوقت الحالي، تعتمد منظمة السياحة العالمية بشكل حصري تقريباً على نموذج اشتراك الأعضاء لتمويل نفسها. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، من المدهش رؤية عدد "اللاعبين" الرئيسيين في الدولة والقطاع الخاص الذين اختاروا عدم الاشتراك. لذا، أعتقد أنه من الضروري التحقق من قدرة المنظمة على تقديم ما له قيمة مقابل أموال الاشتراكات التي تفرضها والنتائج التي تقدمها. وعلينا أن نكون واضحين تماماً بشأن سبب اختيار الأعضاء الفاعلين والمنتسبين للاشتراك، ولماذا اختار أعضاء محتملون، يفت "غيابهم" النظر، عدم الانضمام. وأعترزم أن أجعل هذا أولوية وأن أبذل قصارى جهدي لتوسيع قاعدة عضوية المنظمة. وأرى أن هذا صحيح أيضاً بالنسبة للأعضاء المنتسبين. فمن اللافت للنظر كيف أن العديد من مجموعات الضيافة الكبيرة ومنظمي الرحلات والكيانات الثقافية - ولدى العديد منهم القدرة على الحصول على أموال كبيرة للمسؤولية الاجتماعية للشركات - قرروا عدم الانضمام إلى المنظمة. إن هذا لمبعث قلق ملح. أولوياتي سوف تكون تشجيع الدول غير الأعضاء على الانضمام، وإعادة تنشيط منظمة السياحة العالمية كمنظمة شاملة بمشاركة نشطة من جميع الأعضاء، وتقديم مجموعة واسعة من المزايا التي يمكن إثباتها لهؤلاء الأعضاء، وتوسيع وتنويع ووضع تصور جديد لمهمة الأعضاء المنتسبين.

4- الابتكار والتكنولوجيا

من اللافت للنظر أن تكون غوغل قد أطلقت منذ 22 عاماً فقط. ففي هذه الفترة القصيرة غيرت التكنولوجيا قطاع السياحة. ودفعت الكفاءات داخل القطاع في أمور مثل الحجوزات وتعميم خيارات المستهلك. وفي هذا الصدد، تعتبر الرقمنة أمراً حاسماً، لاسيما في المجالات التي تخصصت أنا بها للحفاظ على التراث وإدارته وتفسيره. فلقد أتاح ذلك للمواطنين "المغلقين" استكشاف العالم من غرف جلوسهم في ديارهم، مع خفض انبعاثات الكربون في نفس الوقت. المقاصد الذكية والتحول الرقمي ينبغي أن تظل واحدة من أولويات المنظمة. لكن التكنولوجيا قوة جبارة ومتقلبة في آن واحد، يقودها القطاع الخاص بصورة رئيسية. ومع ذلك، فإن لمنظمة السياحة العالمية دوراً مهماً تؤديه ألا هو مسح الأفق، وتطوير نماذج تعاونية لأفضل الممارسات، وتعميم أفضل الممارسات، وضخ الأموال عندما تتوفر الموارد والمبادرات ذات الأهداف المحددة.

والابتكار، بالطبع، لا يرتبط حصرياً بالتكنولوجيا. فمنذ بداية الوباء، وجد القطاع العديد من التدابير الابتكارية "المتواضعة" لتعزيز عملياته، مثل الدخول في الوقت المناسب إلى المتاحف، وإبراز إمكانات الهواء الطلق للمواقع، وتكييف الأماكن لاستيعاب التباعد الاجتماعي. وعلينا أن نبتهج إزاء هذه الإجراءات العملية والحيوية. وإني لحريصة بشكل خاص على التأكيد على أن الابتكار ينبغي أن "يبدأ من الدار". إذا تعينت للمنصب، في غضون فترة قصيرة، أود أن أقابل شخصياً (أو في الواقع عبر التكنولوجيا) ممثلي الموظفين من كل المنظمة لمباشرة "تدقيق مفصل للابتكار". وهذا في رأيي شرط أساسي لإدارة أي منظمة حديثة. فنحن بحاجة إلى التأكد من أن منظمة السياحة العالمية مؤهلة لتحقيق أهدافها في مهمتها، أي أنها تستخدم التكنولوجيا المناسبة، وأن موظفيها "يفيضون بالأفكار"، وأن لديهم مندييات للتعبير عن أفكارهم، وأنها على استعداد للاستفادة من تلك الأفكار وترجمتها إلى أعمال.

5- زيادة التعاون مع المنظمات الدولية

منظمة السياحة العالمية بحاجة إلى النظر بعناية في العلاقة الهيكلية التي تربطها بالكيانات الدولية الأخرى. هناك العديد من أوجه التآزر بين ولاية منظمة السياحة العالمية وولايات وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل: برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، واليونسكو لحماية وتعزيز التراث الثقافي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للابتكار وتطوير الحرف اليدوية، بالإضافة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونسيف لتمكين ورفاه النساء والشباب والأطفال. ينبغي لنا بالفعل رعاية أوجه التآزر هذه والسعي من خلال القنوات الدبلوماسية والتعاون إلى تعزيزها.

وينبغي للمنظمة، على وجه الخصوص، أن تعزز قنوات التعامل مع وكالات التمويل الرئيسية. فلهذا دور مهم في تطوير المبادئ التوجيهية والبروتوكولات التي من شأنها أن تمهد الطريق للأعضاء للحصول على الحوافز المالية التي تشمل الإغاثة للأجل القريب خلال الأزمات، كما تشمل الاستثمار للأجل البعيد.

إحدى نقاط القوة الرئيسية في منظمة السياحة العالمية تتمثل في أنها عضو هذه الأسرة القوية. ومن الواضح أنه ينبغي رعاية العلاقات الدبلوماسية داخلها والإفادة منها. ومن منظور دوري الحالي كرئيسة لمركز اليونسكو الإقليمي العربي للتراث العالمي، أستطيع أن أرى بوضوح أن هناك العديد من أوجه التآزر المحتملة التي يمكن البناء عليها.

6- التعليم والتدريب والعمالة

ينبغي لمنظمة السياحة العالمية أن تلعب دوراً أكبر في مجال التعليم والتدريب. ويمكن تشجيع ذلك بشكل مفيد أكثر من خلال إنشاء برنامج للدراسات العليا في المنظمة، على غرار الجامعة البحرية العالمية في مالمو، الذي أقرته المنظمة البحرية الدولية لخدمة كافة الأعضاء. وهذا من شأنه أن يمثل خطوة مطلوبة بشدة للارتقاء بمعايير المؤهلات الخاصة بقطاع معين، والتي يمكن أن تثرى القطاع بالبحث والابتكار.

وينبغي للمنظمة أيضاً تقديم برنامج ممول للمناصب الأكاديمية (على غرار نموذج اليونسكو الحالي). هذه المبادرة سوف تؤدي إلى إيجاد شبكة من الباحثين الدوليين ومجموعة من الأنشطة التي ستضع رؤية المنظمة موضع التنفيذ. أود أيضاً أن أؤيد اعتماد برنامج للتدريب الداخلي في المنظمة لتشجيع الخبرة المهنية الدولية، خصوصاً بالنسبة لأولئك الذين لديهم فرص محدودة للسفر، من أجل اكتساب الخبرة في شركات السياحة والضيافة الكبرى. وأخيراً، أود تنويع سياسة التوظيف داخل المنظمة، من خلال تشجيع برامج الإعارة من الدول الأعضاء وطلبات المرشحين من خلفيات متنوعة، لا سيما من حيث العمر والجنس والجنسية.

7- الإفادة من القطاع الخاص

السياحة قطاع تأسس على القطاع الخاص. ومع الإقرار بأن منظمة السياحة العالمية منظمة حكومية دولية، لن تكون أي مبادرة على المستوى الحكومي مثمرة بدون دعم من القطاع الخاص، حيث يمكن إحداث تغيير ملموس. يمكن للمنظمة، بل ينبغي لها أن تسهل 828 نشاطاً من خلال حشد فرص الاستثمار بين الأعضاء المنتسبين، والتفاوض على شروط مؤاتية مع المؤسسات المالية الحكومية والدولية، والعمل، بصورة عامة، كمنصة تقدم منتجات ذات قيمة مضافة لأعضائها.

ينبغي للمنظمة أن تحرص على إشراك الشركات السياحية وغير السياحية، مثل غوغل وفولسكفاغن وتويوتا وغيرها، من خلال المنح السخية التي تقدمها هذه الشركات وخططها للمسؤولية الاجتماعية. فإن هذه الروابط سوف تكفل وجود منصة مشتركة يتم من خلالها الإبلاغ عن المبادرات ذات الصلة بالسياحة المسؤولة. ويمكن لذلك أن يؤدي إلى مباشرة سيناريو يعود بالنفع الحتمي على الجميع، حيث يمكن لشركاء القطاع الاستفادة بأنفسهم من الفرص التجارية المتاحة عبر هذه الشبكة. وينبغي التركيز بشكل خاص على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل التمويل، والوصول إلى الأسواق، والتدريب وبناء القدرات. كما ينبغي استكشاف مخطط توأمة بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، يضمن نقل المعارف وإمكانية الوصول إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، أعتزم إعادة بناء علاقة قوية مع المجلس العالمي للسفر والسياحة والمنظمات الأخرى الممثلة للقطاع الخاص على المستوى الوطني.

ملاحظات ختامية

لقد عملت طويلاً في قطاعات الثقافة والسياحة والتراث، ولفترة كافية أتاحت لي أن أتبين أن المنشورات البراقة لا تصور دائماً الواقع على حقيقته. حلمي هو جعل السياحة تعمل لصالح الناس، وليس فقط للحكومات. لقد قطعت منظمة السياحة العالمية شوطاً طويلاً في نشر المعلومات والتوعية؛ وأنا أقدر كل هذا العمل وسأبني عليه. أريد أن أجعل ولايتي ولاية عمل وإيجاد قيمة مقابل المال لجميع الأعضاء. أنا فاعلة. هذا ما عرفت به، وهذا ما سأبنيه. إذا تم تعييني في المنصب، أتعهد بأن أكون قائدة ديناميكية لمنظمة السياحة العالمية. وسوف أصبو إلى جعل المنظمة " تقرن القول بالفعل"، بحيث تصبح هي نفسها مثلاً حياً للاستدامة والتنوع والنزاهة والمسؤولية. سوف أتفانى، من صميم قلبي، في هذا الدور. وبنهاية الأشهر الـ 12 الأولى من ولايتي، سأكون قد:

- استمعت بعناية إلى آراء واحتياجات كل دولة عضو وتشاورت معها حول كيفية المضي قدماً
- أجريت تدقيقاً واسع النطاق للابتكار
- أمنت تدفقات تمويل إضافية
- حددت وأطلقت المشاريع الإستراتيجية التي تحقق أهداف التنمية المستدامة
- استقطبت أعضاء فاعلين ومنتسبين مؤثرين إضافيين
- استكملت خطة عمل استراتيجية شاملة.



مرشح لمنصب
الأمين العام
لمنظمة السياحة العالمية
السيد زُراب بولوليكاشفيلي

السيرة المهنية

- للسيد بولوليكاشفيلي خبرة واسعة من العمل في القطاع الخاص والقطاع العام في مناصب رفيعة المستوى
- له خبرة دبلوماسية مديدة، وهو يشغل منصب الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية، كما عمل سفيرا فوق العادة مفوضا لدى مملكة إسبانيا. وشغل منصب نائب وزير الخارجية بين 2005 و2006.

المنصب الحالي	الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية (2018-2021)
2017-2012	سفير فوق العادة مفوض لجورجيا لدى مملكة إسبانيا وإمارة أندورا والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية ممثل دائم لجورجيا لدى منظمة السياحة العالمية
2010-2009	وزير التنمية الاقتصادية في جورجيا <ul style="list-style-type: none"> • كوزير للتنمية الاقتصادية في جورجيا، تولى السيد بولوليكاشفيلي مسؤولية الإشراف على استراتيجيات النمو الوطنية الطويلة الأمد، وتوطيد التبادلات التجارية الخارجية والمبادرات الخاصة بسياسة الاستثمار، بالإضافة إلى تعزيز التنمية السياحية والبنى التحتية وقطاع النقل. وقد اضطلع بدور محوري في إطلاق سياسة ابتكارية لتنمية السياحة في جورجيا، واضعا هذه المسألة في قلب أولويات الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء. • خلال فترة تولي السيد بولوليكاشفيلي منصب وزير التنمية الاقتصادية، تمكنت جورجيا، من خلال إصلاحات السياسات الرئيسية والأنشطة التسويقية وتحسين البنية التحتية ومبادرات تحرير التأشيرات، من مضاعفة العدد السنوي للوافدين الدوليين تقريبا، من 1.5 مليون في عام 2009 إلى ما زاد عن 2.8 مليون بحلول 2011. ومهدت هذه الإصلاحات الطريق لممارسات السياحة المستدامة في جورجيا ومبادرات التخفيف من حدة الفقر، كما وضعت جورجيا بين أفضل المقاصد السياحية في المنطقة. • قاد السيد بولوليكاشفيلي بنجاح عمليات التحرير الاقتصادي، حيث اعتمد سياسات أكثر دعما للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي لتطوير البنية التحتية المادية وغير المادية.
2009-2006	سفير فوق العادة مفوض لجورجيا لدى مملكة إسبانيا وإمارة أندورا والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية

- بصفته نائبا لوزير الخارجية الجورجية، قام بالإشراف على أقسام الموازنة والشؤون الإدارية والمالية والقنصلية، فضلا عن قسم إدارة الموارد البشرية. وهو كُلف بإطلاق مرحلة جديدة تتميز بأنظمة أكثر تحرّرا وأمنا لتأشيرات الدخول وبإجراءات مسهّلة لتيسير معاملات اجتياز الحدود، فضلا عن توطيد العلاقات مع منظمات دولية مختلفة، بما فيها منظمة السياحة العالمية.

الخبرة في القطاع الخاص

تمتد خبرة السيد بولوليكاشفيلي في القطاع الخاص على سنوات عدّة عمل خلالها في مجالي المالية والخدمات المصرفية، شاغلا منصب مدير العمليات الدولية في مصرف "تي بي سي بنك" (الذي يُعدّ من أنجح المصارف في جورجيا)، قبل تولّيه إدارة مكتب الفرع المركزي في مصرف "تي بي سي بنك" (من 2001 إلى 2005) وتعيينه نائبا لرئيس مجموعة "تي بي سي" (من 2010 إلى 2011). وشغل السيد بولوليكاشفيلي من 2011 إلى 2012 منصب المدير التنفيذي لنادي كرة القدم "دينامو تبليسي"، وهو أبرز فريق يحترف رياضة كرة القدم في جورجيا.

المؤهلات الأكاديمية

البرنامج العالمي للإدارة العليا (GSMP) في كليّة الأعمال التابعة لمعهد
"IE Business School, Instituto de Empresa" في مدريد، إسبانيا

2009 – 2008

إجازة بكالوريوس في إدارة الخدمات المصرفية من الجامعة الجورجية التقنية في تبليسي، جورجيا

1998 – 1994

معلومات شخصية

12 كانون الثاني/يناير 1977، تبليسي، جورجيا
متزوج ولديه ثلاثة أولاد
لغته الأم هي الجورجية
يتقن الإنكليزية والإسبانية والروسية، ويتكلّم الفرنسية واليابانية والبولندية.

تاريخ الولادة
الوضع العائلي
اللغات

بيان السياسات ونية الإدارة "السياحة في سبيل العظمة"

زُراب بولوليكاشفيلي

مرشح لمنصب الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية للفترة 2025-2022

أولاً - تمهيد

- ودعت السياحة عام 2019 بنتائج مبهرة: حوالي 1.5 مليار سائح دولي سافروا حول العالم، في حين بلغ حجم السياحة المحلية 8.8 مليار سائح. وبلغ إجمالي عائدات التصدير في قطاعنا 1.5 تريليون دولار أمريكي. ومن اللافت للنظر أنه خلال السنوات العشر الماضية نمت السياحة بشكل أسرع من نمو الاقتصاد العالمي ككل.
- وباء كوفيد-19 أحدث تغييراً جذرياً في المسار العالمي وأصبح قطاعنا، الذي كان خلال سنوات عديدة ثالث أكبر قطاع من حيث إيرادات الصادرات بعد الوقود والمواد الكيماوية، أحد أكثر القطاعات تضرراً، إذ شهد انخفاضاً في عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 65٪ في النصف الأول من عام 2020، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وبصرف النظر عن التأثير الاجتماعي والاقتصادي، نجم عن هذه الأزمة أيضاً آثار ثقافية وبيئية لقطاعنا.
- رؤيتي لإعادة ابتكار السياحة تستند إلى الإبقاء على تنسيق قوي بين جميع الجهات الفاعلة في القطاع لضمان بناء المستقبل بطريقة مستدامة ومسؤولة ومرنة، من خلال تعزيز نماذج ابتكارية جديدة في جميع أنحاء العالم لإيجاد الملايين من فرص العمل الجديدة.

ثانياً - أهم الإنجازات والتقدم الذي أحرزته منظمة السياحة العالمية في الفترة 2018-2020

بعد أن توليت منصب الأمين العام في كانون الثاني/يناير 2018، قدمت إلى المجلس التنفيذي في دورته 108 رؤية الإدارة التي تتكون من الأولويات الرئيسية الخمس التالية: (1) الابتكار والتحول الرقمي، (2) الاستثمار وريادة الأعمال، (3) التعليم والعمالة، (4) السفر الآمن والمضمون والسلس، (5) الاستدامة الاجتماعية والثقافية والبيئية. وفي حالة إعادة انتخابي لهذا المنصب، سأضمن استمرار المنظمة في النهوض بالأولويات المذكورة أعلاه، وسنقوم باتخاذ المزيد من المبادرات والأنشطة بشأن التقدم والإنجازات التي حققناها منذ عام 2018 حتى الآن:

(1) **الابتكار:** أصبح الابتكار أحد الأولويات الأساسية لمنظمة السياحة العالمية. كان هدفي الرئيسي هو إنشاء نظام بيئي عالمي للسياحة ومساعدة الدول الأعضاء في منظمة السياحة العالمية على تعزيز الابتكار من خلال الحلول العملية مثل: 7 مسابقات للشركات السياحية الناشئة نظمتها المنظمة، حيث أعطينا الأولوية لأهداف التنمية المستدامة، و6 مباريات محددة تجمع أكثر من 7 آلاف طلب من أكثر من 150 دولة، واستحداث أكثر من 15 منتدى من منتديات المنظمة للابتكار التكنولوجي في السياحة، التي ساعدت المنظمة على بناء مجتمع عالمي من الشركات الناشئة، ودعم المتأهلين للتصنيفات النهائية بتمويل استثماري يزيد عن 45 مليون يورو، ومشاريع رائدة مع الدول الأعضاء. ولقد أصبح لدى المنظمة اليوم شبكة ابتكار خاصة بها تتكون من أكثر من 7 آلاف عضو، بما في ذلك 6 آلاف شركة ناشئة، و451 شركة، و285 مؤسسة حكومية، و236 مستثمراً، و182 مركزاً تعليمياً، و42 حاضنة / مسرعة، وغيرهم من أصحاب المصلحة. وتم إدراج منظمة السياحة العالمية لأول مرة في شبكة الأمم المتحدة للابتكار.

(2) **التحول الرقمي:** إنشاء أكاديمية المنظمة للسياحة عبر الإنترنت بدعم من جامعة IE كمنصة عالمية لتعزيز التعليم المجاني ذي الجودة العالية من أفضل الجامعات التي تضم أكثر من 7 آلاف طالب؛ وإنشاء برنامج المنظمة للتسريع لتدريب المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال على المهارات الرقمية؛ وإطلاق أول منصة لدعم العمالة في السياحة: مصنع المنظمة للعمالة بدعم من Eightfold.ai. ويعتبر التوفيق بين رأس المال البشري وتنمية المواهب من بين الخدمات التي تقدم للدول الأعضاء وقطاع الشركات والمجتمع المدني.

(3) **الاستثمار:** إنشاء أول شبكة استثمارات تابعة للمنظمة تضم أكثر من 200 مستثمر نشط؛ وإطلاق تعاون استثماري متعدد الأطراف يبدأ بشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية لتدريب أكثر من 800 شخص، من بين المسؤولين الحكوميين والمستشارين والمستثمرين ومديري الفنادق والعلامات التجارية من 118 دولة في الاستعداد للاستثمار لآليات التمويل الأخضر. وتنفيذ 3 إصدارات من تقرير الاستثمار السياحي الذكي من قبل فايننشال تايمز (2018 و2019 و2020)؛ والعدد الأول من توجيهات المنظمة للاستثمار - تمكين الأطر للاستثمار السياحي.

(4) **أكاديمية منظمة السياحة العالمية:** تم تدريب ما يقرب من 1000 مسؤول حكومي وخبير سياحي من خلال دورات في الموقع وإيجاد فرص من خلال المراكز الدولية المرتبطة بأكاديمية المنظمة في بلدان مثل البرتغال والمملكة العربية السعودية. وساعد برنامج المنظمة لشهادات تدكوال للتدريب والتعليم والجودة على مراجعة 156 برنامجًا تعليميًا وتدريبًا في جميع أنحاء العالم. وتم منح شهادة UNWTO.Quest إلى منطمتين لإدارة المقاصد السياحية في أوروغواي والأرجنتين، ونحن حاليًا في طور مراجعة معهدين في مايوركا وكولومبيا البريطانية، في كندا.

(5) **الإستدامة:** وضع تقرير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مجال النقل كان عاملاً رئيسياً في دعم جدول أعمال الأمم المتحدة للعمل المناخي. ولقد قمنا بتوسيع الشبكة الدولية لمراسد السياحة المستدامة من خلال إدراج مقاصد جديدة: جنوب تيرول، إيطاليا؛ بنما؛ نابارا، إسبانيا؛ بوينس آيرس، الأرجنتين؛ جنوب غرب أستراليا؛ وأنتيغوا غواتيمالا، غواتيمالا. وفي الأثناء، انضمت أيضا برشلونة وجزر الكناري، إسبانيا. وفي عام 2020، أطلقت المنظمة مبادرة **السياحة العالمية للحد من البلاستيك** كجزء من أنشطة برنامج السياحة المستدامة لكوكب واحد.

(6) **الأخلاقيات والثقافة والمسؤولية الاجتماعية:** تم اعتماد اتفاقية منظمة السياحة العالمية الإطارية لأداب السياحة (في الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة في 2019) وإصدار التقرير العالمي عن المرأة في السياحة، الإصدار الثاني (2019)، لدعم المساواة بين الجنسين وإطلاق الإقرار بالمقاصد ذات السياحة المتاحة (2019).

(7) **اتجاهات الأسواق والتنافسية:** تم إنشاء **لوحة المنظمة لبيانات السياحة**، وهي أداة تم إنشاؤها من خلال الشراكات مع مزودي البيانات الراندين، والجمع بين الإحصاءات التقليدية والبيانات الضخمة من أجل توفير رؤى واتجاهات فريدة. ووضعت المنظمة السياحة بقوة على جدول الأعمال الحضري من خلال **منتدى المنظمة لرؤساء البلديات** وتوجيه السياسات (توصيات المنظمة للسياحة الحضرية). ونحن نعمل على تعزيز مساهمة السياحة في التنمية الريفية من خلال توليد المعارف وتوجيه السياسات والتدريب على السياحة الريفية وفن الطبخ وسياحة النبيذ.

(8) **العلاقات المؤسسية والشراكات والتعاون الإقليمي:** كانت الأولوية للعمل بنشاط مع المنظمات الإقليمية، ولقد ساعدت على جعل المنظمة محاورا رئيسيا للسياحة العالمية مع الاتحاد الأوروبي، ووضعت أجندة متخصصة لأفريقيا لزيادة القدرة على التعليم والابتكار، وإيجاد فرص العمل والتعاون المالي، وأنشأت أول مكتب إقليمي في الشرق الأوسط، وعززت التعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف مثل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الأمريكية وغيرها.

- (9) **الإصلاحات:**
- الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للامتثال لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، وتقليص المستوى الأعلى للهيكل بمقدار النصف، وتحسين الشفافية في عمليات اختيار الموارد البشرية ومخطط المستخدمين غير الموظفين؛
 - المواءمة مع معايير الأمم المتحدة بشأن الرقابة الداخلية (تدقيق 2018، وإبرام اتفاق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة)، وسياسات السفر؛
 - اعتماد إطار الأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد، وجعل تدريب الأمم المتحدة بشأن الأخلاقيات والنزاهة إلزاميا لجميع الموظفين، ومراجعة سياسات التصريح عن الشؤون المالية وتضارب المصالح؛
 - تعزيز المسؤولية البيئية: الاجتماعات بدون ورق والتعويض الكامل لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

(10) **الاستدامة المالية للمنظمة:** تحسنت الميزانية العادية للمنظمة بشكل كبير مما أدى إلى تحقيق فائض نقدي في عامي 2019 و2018 (1,932,645 يورو و2,423,635 يورو، تعاطفا)، وأيضًا عن طريق تصحيح العجز النقدي في الميزانية العادية لعام 2017 (-511,201.98 يورو).

(11) **الأنشطة الرئيسية للمنظمة في مواجهة وباء كوفيد-19**

- **اللجنة العالمية لأزمات السياحة:** حرصا على مواجهة الوباء على نحو منسق وفعال، اتخذت زمام المبادرة لمباشرة تشكيل اللجنة العالمية لأزمات السياحة. وهي تتألف من منظمة السياحة العالمية وممثلي الدول الأعضاء فيها (رؤساء المجلس التنفيذي للمنظمة ورؤساء ست لجان إقليمية، بالإضافة إلى بعض الدول التي يرشحها رؤساء اللجنة)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، والقطاع الخاص - الأعضاء المنتسبون في المنظمة، والمجلس الدولي للمطارات، والرابطة الدولية لخطوط الرحلات البحرية، والاتحاد الدولي للنقل الجوي، والمجلس العالمي للسفر والسياحة.

- واليوم، بعد ستة اجتماعات للجنة الأزمات، قررنا إنشاء لجنة فنية لإنشاء معايير وبروتوكولات عالمية لإعادة تنشيط السياحة مرة أخرى.
- اعتمدت اللجنة وثيقتين توجيهيتين استراتيجيتين: **توصيات منظمة السياحة العالمية للعمل - دعم العمالة والاقتصادات من خلال السفر والسياحة**، والتي تقدم أكثر من 100 إجراء عملي في 23 مجالاً لمراحل الأزمات الرئيسية الثلاث: **التخفيف، والإنعاش، والبناء للمستقبل؛ والمبادئ التوجيهية العالمية لاستئناف السياحة**، وهي تقدم إرشادات رفيعة المستوى لاستئناف العمليات السياحية.
- **نظام المنظمة للرصد عبر الإنترنت للسياسات المعتمدة قترًا ودولياً للتصدي لآثار كوفيد-19**. يوفر معلومات عن السياسات المتبعة في أكثر من 170 بلداً، بالإضافة إلى الدعم من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالسياحة.
- **رصد قيود السفر ذات الصلة بكوفيد-19 - إستعراض عالمي للسياحة**: تقوم المنظمة بانتظام برصد قيود السفر التي يسببها الوباء، وتقدم نظرة عامة وتحليلاً حول تطبيق الحكومات لقيود السفر كأحد الوسائل لمعالجة الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن وباء كوفيد-19. وقد صدرت 7 تقارير لغاية الآن.
- **أداة المنظمة لتعقب انتعاش السياحة**: هي أحدث لوحة بيانات سياحية وأكثرها شمولاً حتى الآن وهي متاحة مجاناً، وتغطي مؤشرات أداء السياحة الرئيسية بحسب الشهر والأقاليم والأقاليم الفرعية، مما يسمح بإجراء مقارنة في الوقت الفعلي لانتعاش القطاع في جميع أنحاء العالم والقطاعات.
- **مسابقة المنظمة للحلول الشافية للسياحة**: تم إطلاق المبادرة لدعم جهود الإنعاش بأكثر من ألف تطبيق. وتعمل المراكز التسعة الأولى بنشاط مع الدول الأعضاء لإنشاء نموذج سفر آمن واستئناف السياحة.
- **حزمة المنظمة للمساعدة التقنية لإنعاش السياحة من كوفيد-19**: تم إعداد الحزمة لمواجهة وباء كوفيد-19. ومن بين 39 مشروعاً قيد التنفيذ، اعتمد 17 مشروعاً عناصر إنعاش السياحة من كوفيد-19؛ وتم توقيع اتفاقية إطارية للتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تقدم أنشطة إغاثة من كوفيد-19 إلى 13 بلداً، بميزانية قدرها 2 مليون يورو؛ ويجري حالياً مناقشة شراكات مع الدول الأعضاء والعديد من الشركاء الدوليين.

ثالثاً. الأهداف الرئيسية لرؤية 2025-2022

1- تنسيق قوى. توجيه فعال للسياسات والشراكات الجديدة

في ظل الأزمة غير المسبوقة وإزاء تعاظم انعدام اليقين، التعددية هي المفتاح. ويتعين على المنظمة مواصلة قيادة وتنسيق الجهود الدولية للمساعدة على إنعاش القطاع واستعادة الثقة من خلال الاعتماد التدريجي للنهج والتدابير والأطر التنظيمية المشتركة لمواجهة التحديات المقبلة كقطاع موحد، وضمان مواجهة منطقية، وحرصاً على الإنعاش وعلى ألا يتخلف أحد عن الركب. وستكفل النماذج الجديدة لتنمية السياحة نموًا سياحياً مستداماً طويل الأجل يعود بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية على شعوب العالم.

- **المناصرة والتنسيق**: الدعوة إلى إدراج السياحة في جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية كمحرك رئيسي لإنعاش الاقتصاد العالمي وضمان التنسيق المستمر بين حكومات الدول والقطاع الخاص والمنظمات الدولية كصوت واحد قوي لتجاوز الأزمة الصحية فضلاً عن القيود الاقتصادية والاجتماعية.
- **نماذج ومعايير وتوصيات جديدة**: مباشرة وتطوير نماذج جديدة للمقاصد السياحية والمعايير الدولية وتوصيات السياسات والمبادئ التوجيهية لضمان النمو المستدام للقطاع وقدرته على الصمود. وإجراء أبحاث السوق وإعداد دراسات مواضيعية حول الاعتبارات السياسية المختلفة لقطاع السياحة.
- **الشراكات**: تعزيز التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تهدف إلى وضع خرائط طريق مشتركة لتنمية السياحة.

2- تنويع الخدمات للأعضاء وزيادة العضوية

توفير خدمات جديدة وفعالة ومصممة خصيصاً للأعضاء ستكون الأولوية الرئيسية للولاية الثانية. وفي نفس الوقت ستواصل المنظمة استقطاب أعضاء جدد لتوسيع وإثراء عائلتنا العالمية.

الخدمات:

- خدمات جديدة عبر الإنترنت للأعضاء: ستزيد المنظمة بشكل كبير من حجم الدورات التدريبية عبر الإنترنت وبرامج بناء القدرات لقطاع السياحة في الدول الأعضاء، ولأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وسوف تكون هذه الدورات مصممة خصيصاً لما لدى الأعضاء من احتياجات محددة.
- زيادة حشد الموارد لمشاريع المساعدة التقنية: ستزيد المنظمة من جهود حشد الموارد لمساعدة مجموعة واسعة من الدول على تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية من أجل نمو السياحة على نحو مستدام وقادر على المنافسة.
- إستحداث نماذج جديدة ومواءمة الأطر التنظيمية: تقديم نماذج حوكمة وأعمال ذات مفاهيم جديدة في القطاع للأعضاء، إضافة إلى أطر تنظيمية مهمة لإعادة النظر في نهج السياسات وإعادة توجيهها.
- تطوير أنظمة وطنية للإستطلاع السياحي: ستدعم المنظمة الدول الأعضاء لتطوير أنظمة الإستطلاع السياحي الوطنية وتنمية المهارات ذات الصلة التي تعظم البيانات التقليدية والضخمة لدعم تخطيط السياحة وإدارتها.

أعضاء جدد:

- استقطاب دول أعضاء جديدة: ستواصل المنظمة العمل بنشاط من أجل استقطاب الدول غير الأعضاء. وستعطي الأولوية للدول الأنغلو سكسونية ودول الشمال ودول البلطيق من أوروبا والقارة الأمريكية وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية من منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وستعزز العضوية الجديدة المنظمة وتوطد خطة عمل السياحة العالمية.
- استقطاب أعضاء منتسبين جدد: من خلال إصلاح هيكل حوكمة الأعضاء المنتسبين، ستستقطب المنظمة المزيد من التعاون الاستراتيجي والشراكات، وتوسع عضوية المنتسبين إلى الشركات الكبيرة والضخمة الجديدة التي ستجلب المعرفة والفرص القيمة وتبني علاقات تآزر أقوى بين الدول الأعضاء والمنتسبين.

3- تحديث المنظمة

- من أجل تحسين تقديم الخدمات للأعضاء، لا بد من مواصلة عملية تحديث المنظمة وزيادة فعاليتها، من خلال تركيز هيكلها وأنشطتها بشكل أفضل حول الاستراتيجية والأهداف، من خلال إعطاء الأولوية للموارد المحدودة والقضاء على أوجه القصور، وكذلك ضمان قوة عاملة سريعة الاستجابة وخاضعة للمساءلة.
- قياس الأداء والنتائج الخارجية من خلال بطاقة أداء التوازن الاستراتيجي ومؤشرات الأداء الرئيسية ونظام إدارة الأداء لتحقيق ثقافة العمل المتميزة.
- تعزيز الامتثال والأخلاقيات ووظائف الرقابة الداخلية من خلال تنفيذ خطة تدقيق مدتها 3 سنوات مع تركيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة على تحسين هيكل الحوكمة واستخدام الموارد وتقديم الخدمات.
- التوصل إلى العمل بدون ورق في منظمة من خلال تنفيذ نظام شامل للتخطيط لموارد المؤسسة، مع تنظيم وتبسيط المعاملات للحد من البيروقراطية والانتقال من منظمة موجهة نحو الإجراءات إلى منظمة موجهة نحو النتائج.
- تحسين التنسيق الداخلي من خلال إنشاء فرق عمل محددة مشتركة بين الدوائر وموجهة لتحقيق النتائج، وتحسين آليات التنسيق الداخلي للقضاء على الازدواجية، وضمان مواءمة الأولويات والأنشطة وتعزيز ثقافة التعاون.

رابعاً- مبادرات ومشاريع وأنشطة جديدة

بالحفاظ على 5 أولويات رئيسية تتناول الابتكار والتحول الرقمي، والاستثمارات وريادة الأعمال، والتعليم والعمالة، والسفر الآمن والسليم، والاستدامة الاجتماعية والثقافية والبيئية، إذا تم انتخابي، سأقوم بتنفيذ مشاريع وأنشطة ملموسة لضمان مرونة قطاع السياحة على المدى البعيد:

1- الابتكار والتحول الرقمي

- توسيع نطاق ودعم 10 آلاف شركة ناشئة ومبتكر من شبكة المنظمة للابتكار من خلال ربطها بالنظام البيئي لريادة الأعمال السياحية العالمية (الشركات الناشئة والحكومات والمؤسسات والأوساط الأكاديمية والشركات والمستثمرون والمراكز)، بغية تطوير مشاريع رائدة ونشر الحلول الأكثر ابتكارًا للقطاع.
- إنشاء منتديات أكثر تنسيقاً للابتكار التكنولوجي السياحي في المنظمة لربط الشركات الناشئة والمبتكرين بالمستثمرين، وجمع أكثر من 100 مليون دولار أمريكي من التمويل وجذب المزيد من الاستثمارات في الابتكار السياحي.
- دعم الدول الأعضاء في تنظيم مسابقات ابتكار إقليمية محددة لتوفير حلول تعتمد على التكنولوجيا لقضايا السياحة الأكثر طلبًا، مثل الاستدامة والمدن الذكية والتقنيات العميقة وفن الطبخ والرياضة، من جملة قضايا أخرى.
- مساعدة الدول الأعضاء على تطوير برامجها الابتكارية والتقنيات الجديدة لتعزيز قدرة بيئة السياحة الوطنية لديها.

2- الاستثمارات الخضراء والمستدامة

- مواصلة العمل على إطار المنظمة للاستثمار لتشجيع القطاع المصرفي متعدد الأطراف على إعطاء الأولوية للاستثمارات في السياحة: نماذج أعمال الضيافة الخضراء، والطاقت المتجددة، ومنظمي الرحلات السياحية المسؤولين، وبالتالي تعزيز سلسلة القيم في القطاع لإنشاء شركات سياحية تحركها أهداف محددة.
- إنشاء مرحلة ثانية من برنامج المنظمة للاستثمارات السياحية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية: الاستعداد للاستثمار لآليات التمويل الأخضر لتدريب 5 آلاف شركة تركز على المشاريع الخضراء في السياحة.
- تعزيز منتديات المنظمة للاستثمار لربط مستثمري القطاع الخاص (شركات الأسهم الخاصة، والمقاولين، والمكاتب العائلية، وغيرها) بوزارات السياحة من أجل فتح الأبواب أمام المشاريع الاستثمارية عالية التأثير.
- إنشاء أول برنامج استثماري للسياحة الريفية لتعزيز الاستثمارات على مستوى عال بين القطاعين العام والخاص.
- إنشاء "صندوق تحالف السياحة من أجل الغد" لدعم الاستثمارات على مستوى عال وذات التأثير في المقاصد الريفية والناشئة، وتعزيز ريادة الأعمال والشركات الناشئة وتعزيز التعليم الرقمي.

3- تعليم متطور للمتمرسين بالسياحة

- تتطلب رقمنة العالم على مستوى عال تعليمًا حديثًا ذات تأثير. وفي هذا الصدد، سأقود نموذج التعليم الهجين الجديد لتوسيع نطاق التدريب وتنمية المهارات في السياحة:
- أكاديمية المنظمة للسياحة عبر الإنترنت باعتبارها أولوية، حيث تستقطب أكبر عدد من الدورات بلغات المنظمة الرسمية الخمس، لتدريب 500 ألف شخص في السنوات الأربع القادمة.
- إنشاء كلية بمنظمة السياحة العالمية للتعليم السياحي، وهو برنامج ابتكاري يركز على تدريب أساتذة السياحة والمدربين القادمين في المجالات السياحية الأهم، من أجل إحداث تأثير تسلسلي للتدريب على أرض الواقع في الدول الأعضاء.
- إنشاء برنامج جديد لضمان جودة التعليم السياحي لتعزيز التعليم في المقاصد على أساس الابتكار والاستدامة.
- إنشاء شبكة المنظمة العالمية للجامعات والمدارس السياحية بمعايير مشتركة عالية الجودة من حيث هيكل المناهج الدراسية، بما في ذلك المهارات الأكثر إلحاحًا للابتكار في القطاع ولتطويره.

- تعزيز قدرة لجنة المنظمة للتعليم من أجل استقطاب القيادة الإستراتيجية من الدول الأعضاء وكبار الجامعات العالمية لتقديم المشورة بشأن استراتيجية التعليم للارتقاء بالطريقة التي يكتسب بها الناس مهارات ذات قيمة مضافة في السياحة.

4- عمالة ذات قيمة مضافة

يعتمد توفير العمالة الجيدة على جودة التعليم. التقدم عن طريق العمالة القائمة على التكنولوجيا.

- إنشاء مصنع المنظمة للعمالة باعتباره سوقاً عالمياً لإيجاد فرص العمل في مجال السياحة تجري إدارته من خلال الذكاء الاصطناعي للتوفيق بين المواهب والعروض وسد الثغرة بين الباحثين عن عمال والباحثين عن عمل.
- ربط مصنع المنظمة للعمالة بأكاديمية المنظمة للسياحة عبر الإنترنت لتمكين أفضل الطلاب من التقدم لوظائف أفضل في هذا القطاع.
- إنشاء مرصد المنظمة لوظائف المستقبل لرصد تأثير الرقمنة في التوظيف السياحي وتحديد الثغرات، ما سوف يتم بحثه من قبل مصنع المنظمة للعمالة بأكاديمية المنظمة للسياحة عبر الإنترنت.

5- النمو المستدام والأخلاقيات

- دعم دولنا الأعضاء من خلال المساعدة التقنية لوضع سياسات حكومية ناجحة تركز على السياحة المستدامة.
- إنشاء أول تطبيق لاحتساب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من أجل مساعدة السياح على التخفيف من بصمتهم الكربونية بعد رحلاتهم أو رحلات العمل.
- إقامة الشراكات مع القطاع الخاص لتطوير برامج الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والبرامج البيئية للإسراع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لعام 2030.
- وضع المبادئ التوجيهية العالمية الأولى حول كيفية إعادة تعريف نموذج المشاريع السياحية من خلال الاستدامة والابتكار، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

6- تطوير استطلاع الأسواق وتعزيز التنافسية

- تطوير تحليلات البيانات وتخطيط وإدارة السياحة القائمة على البيانات من خلال دعم إنشاء أنظمة استطلاع السياحة في الإدارات والمنظمات السياحية الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة.
- تعزيز التنمية الريفية عن طريق السياحة من خلال إنشاء برنامج المنظمة للتميز في السياحة الريفية لتقييم المقاصد الريفية وتعزيزها، وبرامج التوجيه والتدريب بشأن السياحة الريفية وفن الطبخ وسياحة النبيذ.
- تعزيز التنافسية في تسويق المقاصد لدى منظمات السياحة الوطنية.
- وضع فن الطبخ الأفريقي كأحد أركان العلامة التجارية لأفريقيا والقيمة المضافة للسياحة والوظائف في القارة الأفريقية.
- الترويج لرابطة مدن السياحة المستدامة لتعزيز الاستدامة والإدماج في السياحة الحضرية بما يتماشى مع خطة 2030 من خلال شبكة من المدن ومنصة خاصة لتبادل السياسات ودراسات الحالة.

7- مواءمة نماذج الأطر التنظيمية

- وضع مدونة دولية لحماية السياح لمواءمة معايير حماية المستهلك السياحي في عالم ما بعد كوفيد-19، والاستجابة بفعالية لما يحتاجه السياح من يقين وثقة بالقوانين، مع تعزيز توزيع حصص المسؤوليات بين جميع أصحاب المصلحة في السياحة بمزيد من العدل والتوازن.
- إنشاء قاعدة بيانات للتشريعات السياحية، مع المراقبة المستمرة وجمع التدابير التي تتخذها الحكومات من أجل إصدار توصيات بشأن أفضل الممارسات والأدوات الأخرى لتنسيق مواجهة الأزمات.
- تشجيع تطبيق الاتفاقية الإطارية لأداب السياحة، وهي صك دولي فريد ملزم قانوناً لضمان أن السياحة العالمية عادلة وشاملة ومسؤولة ومستدامة، ولتعزيز دور اللجنة العالمية لأداب السياحة.

- تعزيز ولاية اللجان التقنية التابعة للمنظمة بشأن الإحصاء والاستدامة والقدرة التنافسية والتعليم لإنتاج تعريفات ومبادئ توجيهية ومعايير وقواعد مشتركة جديدة.